اشكالية ظاهرة النزوح في العراق وابعادها المستقبلية

م.د. أحمد محمد علي جابر العوادي(*)

ملخص البحث

تعد ظاهرة النزوح تحدي خطير يمس وحدة الدولة وكيانها لما لها من أثار بنيوية تهدد بنية المجتمع وإستقراره ووحدتة الوطنية، بل إن آثارها مستقبلية تهدد في خطورتها وحدة الدولة من الجوانب السياسية والاجتماعية والديموغرافية، وأدت سيطرة مايسمى تنظيم داعش الأرهابي على ثلث الأراضي العراقية الى نزوح قسري لأعداد كبيرة من المواطنين العراقيين والتي وصلت طبقا لتقديرات الامم المتحدة مايقارب الى 5.4 مليون نازح موزعين مابين مخيمات النزوح وفي داخل المدن العراقية وخارجها، مما جعل العراق يعاني من كارثة خطيرة تهدد بناء الدولة والسلم الأهلي فضلاً عن الأبعاد المستقبلية الخطيرة لهذه الظاهرة والتي لاتنتهي بتحرير الارض العراقية من سيطرة التنظيم المتشدد.

Abstract

The phenomenon of displacement is considered a dangerous challenge that affects the unity and the entity of the state because it has structural effects that threaten the structure, stability and national unity of society. Moreover, its future affects are so serious that they threaten the political, social, and demographic unity of the state. The control of the so-called ISIS on one-third of the Iraqi territory has led to a forced displacement of large numbers of Iraqi citizens, that reached, according to the UN's estimates , about 5.4 millions displaced people distributed among the displacement camps inside and outside Iraqi cities. Which made Iraq suffer from a serious disaster that threatens the construction of the state and the civil peace, not to mention the serious future dimensions of this

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

phenomenon which cannot end by merely liberating the Iraqi territory
from the control of this fanatical organization.

المقدمة:

تعد ظاهرة النزوح تحدي خطير يمس وحدة الدولة وكيانها لما لها من أثار بنيوية تهدد بنية المجتمع واستقراره ووحدتة الوطنية، بل إن آثارها المستقبلية تهدد في خطورتها الدول العراقية من الجوانب السياسية والاجتماعية والديموغرافية والنفسية، وتختلف هذه الظاهرة من هجرة طوعية من قبل الافراد والفئات المجتمعية نتيجة قصور في توفير متطلبات الحياة داخل الدولة كهجرة الفلاحين من الريف الى المدينة في الخمسينيات من القرن المنصرم، وما تلا ذلك من هجرة الكفائات العلمية من البلد الى الخارج والذي أدى بدورة الى نتائج كارثية مست البنية العلمية والثقافية والمجتمعية للبلد و أفراغ البلدان من العقول ومن الكفائات، كما حصل في العراق في حقبة التسعينيات من الحصار الأقتصادي وهجرة عدد كبير من العقول العراقية الى الخارج لأيجاد مصدر للقمة العيش، أو يكون للهجرة أبعاد سياسية نتيجة سياسات تتبعها الأنظمة الحاكمة لاتتلائم مع رؤية الافراد ومعتقداتهم الأيديولوجية، وقد تكون أسباب تحتمل البعدين(السياسي والأقتصادي) كهجرة الشباب ولإيجاد فرص تلبي طموحاتهم وتمتعهم بقدر من الحرية السياسية والرفاهية الأقتصادية مما يؤدي الى افقار المجتمعات الى فئة مؤثرة تعد عماد التغيير في البلدان، ولعل موجة الهجرة التي شهدتها المنطقة العربية وخاصة التي تعاني عدم أستقرار مجتمعي وحروب داخلية كالعراق وسوريا وبعض المناطق الساخنة في المنطقة دالة واضحة على ذلك، اما الجانب الآخر فنحن نتحدث عن مستوى آخر من الظاهرة الا وهي النزوح القسري أو التهجير القسري والتي بدورها تجُبر فئات مجتمعية يتمتعون بحقوق المواطنة وهي جزء من النسيج الإجتماعي للبلد على النزوج من مناطقهم التأريخية عن طريق القوة والعنف الى مناطق أخرى نتيجة الحروب و السياسات الأستبدادية أو العنصرية التي تتبعها للانظمة التسلطية في تهجير فئات مجتمع كما هو الحال في تهجير الكرد الفيليين ابان النظام السابق بحجة التبعية

وبعدهم لايملكون صفة المواطنة كذلك الحال مع أقلية الروهينكا في ماينمار، أو يكون النزوح القسري نتيجة العنف المجتمعي نتيجة الحرب الأهلية كما حصل في عدد من البلدان مثل البوسنة والهرسك و العراق في حقبة العنف الطائفي وفي أفغانستان والصومال وسوريا، لكن الحالة العراقية تعد أنموذجاً جديداً في عملية النزوح القسري بسيطرة تنظيم ارهابي على مناطق جغرافية يسكنها مئات الآلاف ، مما أسفر عن نزوح ملايين العراقيين من مناطقهم.

تقوم فرضية البحث على(ان ظاهرة النزوح في العراق لها آثار سلبية على مستقبل التماسك الوطني العراقي ووحدة المجتمع ووحدة الدولة العراقية).

ومن اجل تحقيق هذا الغرض الخاص بالبحث بظاهرة النزوح سنقسم البحث الى ثلاثة مباحث يتناول الأول ماهية ظاهرة النزوح ، أما المبحث الثاني فنتناول فيه تحديات ظاهرة النزوح في العراق اما المبحث الثالث فنتناول فية مستقبل ظاهرة النزوح في العراق.

المبحث الأول: ماهية ظاهرة النزوح

عند دراسة وتحليل هذه الظاهرة لابد من تحديد تعريف محدد لها، فضلاً عن تحديد بعض المفاهيم المقاربة لها من أجل التمييز بينها وبين غيرها من المفاهيم كـ(الهجرة واللجوء) لذلك يعرف النزوح القسري: بأنه أضطرار واجبار أفراد أو مجموعات من الأشخاص الى الفرار من أماكن اقامتهم المعتادة وديارهم الساكنين فيها لمدة طويلة الى مكان آخر داخل البلد، يعزو بسبب ذلك من تخوف الأفراد من آثار النزاعات المسلحة أو عنف عام او انتهاك لحقوق الأنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، بحيث لم يعبروا حدود دولة معترف بها دولياُ، وبدأت هذه الظاهرة بالتنامي بشكل كبير بما يهدد اعداد كبيرة من السكان وتعرض حياتهم للخطر، وبين ذلك رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر (جاكوب كيلينبرغر) بقوله: ((ان النزوح الداخلي يمثل أصعب التحديات الانسانية المطروحة اليوم ومن الصعب بل ومن المستحيل قياس آثاره

على ملايين الملايين من النازحين وعلى عدد لايحصى من العائلات المضيفة والمجتمعات المحلية)).[1]

فيما نعني بالهجرة هو إنتقال لفرد أو جماعة من مكان الى آخر من أجل تغيير وضع (سياسي، إجتماعي ، إقتصادي) من دون أن يكون فية عنصر الأرغام، وفي علم الإجتماع تعد الهجرة دالة على تبدل الحالة الأجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الأجتماعية أو غيرهما وقد يجتمعان، أما التهجير فهو أرغام فرد أو مجموعة أفراد على الهجرة بالقوة والتهديد.[2]

أما اللجوء: فهو أضطرار فرد أو مجموعة من الأفراد الى ترك البلد الذي يعيش فيه نتيجة تغيير نظام الحكم أو حرب أهلية أو أضطرابات داخلية مما ولد إضطهاد سياسي نتيجة أنتماء سياسي أو موقف آيديويولوجي معين مخالف لمنهج السلطة السائده، وبهذا يؤدى الى لجوئه من البلد الأم الى بلد آخر، وتخلف طبيعة اللجوء من لجوء سياسي* الى لجوء أنساني طبقا للقوانين والانظمة الدولية والوطنية.[3]

فاللاجئون هم أشخاص عبروا حدودا دولية ومعرضون لخطر الاضطهاد في بلدهم الأصلي أو وقعوا ضحية له، في حين أن النازحين لم يجتازوا حدودا دولية ولكنهم فروا أيضا من ديارهم لسبب من تلك الأسباب.[4]

فاللاجئ هو الشخص الذي ترك مدينةُ وبلدهُ نتيجة ظروف قاهرة يمر بها تضطره الى ترك المنطقة التي سكن بها نتيجة نتيجة الخوف من التعرض للقتل او التعذيب أو ان يكون نتيجة اللجوء أو النزوح نتيجة سوء الوضع الأقتصادي وهو في كلتا الحالتين يفتقر الى الحماية من دولته لعجزها عن توفير متطلبات العيش الكريم، مما يضطر الأفراد الى الأستقرار في بلد آخر لتحقيق تلك الغاية.[5]

والملاحظ ان أول مؤتمر لمناقشة هذه القضية الخطيره عقد في العام 1938 في ايفيان الفرنسية وكان أهتمامه منصبا على اللاجئين اليهود الذين تعرضوا للنزوح من ألمانيا نتيجة السياسات النازية بحق اليهود، لكن مع أزدياد خطورة الوضع هذا التحدي عقد الامم المتحدة في العام 1951 مؤتمرا بخصوص هذه المشكلة وعلى أساس ذلك

أنشئت الامم المحدة وكالة خاصة تهتم بشؤون اللاجئين وهي ((UNHCRمن أجل العمل على وضع حلول لهذه الأزمة حول العام.[6]

ولعل الدافع الرئيس الذي دفع أعداد كبيرة من السكان الى النزوح قسرياً وترك منازلهم هو الصراع المسلح والحرب الأهلية التي تشهدها تلك المناطق التي نزح سكانها خوفا من تعرضهم للقتل والتنكيل ولعل المجازر التي تعرض لها العديد من السكان في أفريقيا مثل(بروندي ورواندة) دالة واضحة على ذلك، لأختلاف ديانتهم او قوميتهم او مذهبهم وكما حصل عند اجتياح تنظيم الدولة الأسلامية بعض المحافظات العراقية وما تعرض له السكان نتيجة الأختلاف الأيديولوجي أو الديني أو المذهبي، مما سبب مجازر كارثية تعرض لها السكان المحليين ممن لم يدينوا للبيعة لهذا التنظيم الارهابي.[7]

المبحث الثاني: تحديات ظاهرة النزوح في العراق

أدت سيطرة مايسمى تنظيم داعش الأرهابي على ثلث الأراضي العراقية الى نزوح قسري لأعداد كبيرة من المواطنين العراقيين والتي وصلت طبقا لتقديرات الامم المتحدة مايقارب الى 5.4 مليون نازح موزعين مابين مخيمات النزوح وفي داخل المدن العراقية وخارجها، مما جعل العراق يعاني من كارثة خطيرة تهدد بناء الدولة والسلم الأهلي، فالأعداد الكبيرة من النازحين التي فاقت المتوقع جعل من الصعوبة التعامل مع هذا الكم الهائل من الاعداد البشرية لما يحتاجه هذا العدد من أمكانات ضخمة وقلة الموارد المتاحة خاصة ما تمر به الدولة العراقية من أزمة أقتصادية وقلة في مواردها على أثر إنخفاظ أسعر النفط، فضلا عن الفساد المترهل في أجهزة الدولة.[8]

فالتأثيرات السياسية والأجتماعية والنفسية الكبيرة الذي فرضتها سيطرة مايسمى تنظيم داعش الأرهابي وتهجير الألاف من العراقيين بشكل عام والأقليات الدينية بشكل خاص من مناطق وجودهم التأريخية جعل من وجود الدولة العراقية وبقائها على المحك بل وعرضة للانهيار.[9]

لذلك فان التحديات الخطيرة لهذه الظاهرة والتي هددت بدورها استقرار بل وجود الدولة العراقية وهيبتها، لذلك سنتناول عدة تحديات سببتها هذه الظاهرة ومن أهمها :

اولاً: التحديات السياسية: أدى تاثير الصراع الحزبي بين القوى السياسية العراقية ودوره الكبير في ضعف مؤسسات الدولة العراقية وانشغالها في صراعات داخلية بين القوى المتصارعة على السلطة دوراً كبيرا في اعطاء فرصة لهذا التنظيم من السيطرة على الاراضي العراقية، فالقوى السياسية العراقية لم تستطع ان تكون في وضع متجانس ومتفق بصورة مستمرة بل كان التجانس المؤقت ياتي بعد وجود ظاغط خارجي، واصبح الصراع على السلطة والمغانم فيها هو المطلب الأساس للقوى السياسية العراقية مع الأدعاء بتمثيل مكون من المكونات العراقية في حين ان ذلك المكون يعاني من عدم توفر متطلبات الرفاهية بل يفتقر الى أبسط متطلبات العيش الكريم من ضمانات صحية وتوفر تعليم متطور ومستوى أقتصادي مرتفع، على عكس النخب السياسية العراقية التي تدعي تمثيل هذه المكونات فتعيش في حالة فجوة بعيدة عن الواقع الذي يعاني منه جمهورها فضلا عن دخولها في صراعات داخلية أسهم في أضعاف الدولة واجهزتها وسهل دخول الجماعات المسلحة الى المجتمع أبتدات بما يسمى تنظيم القاعدة وأنتهت بداعش.[10]

كما ان حالة الصراع على المناطق المتنازع عليها بين المركز والاقليم أزدادت قبل أحتلال التنظيم وبعد التحرير ولازالت مستمرة ومعقدة أثرت بشكل كبير المواطنين النازحين، فعدم الأستقرار السياسي في هذه المناطق يمنع أعداد كبيرة من النازحين من العودة الى مناطقهم مماجعلهم عالقين في ظل هذا الخلاف واعطى فرصة لهذه الجماعات من إعادة تنظيم نفسها وشن هجمات في مناطق تم تحريرهامن قبل القوات العراقية.[11]

ثانيا: التحديات الأجتماعية: يعد هذا التحدي من التحديات الخطيرة لما يمس بنية المجتمع العراقي فما يعاني منه النازحين من أزمات أجتماعية نتيجة فقدان المعيل من أب بسبب تعرضه للقتل على يد الجماعات المسلحة جعل عدد كبير من العوائل في العراق بلا معيل مما لهذه الازمة من كارثة مستقبلية كبيرة بوجود أعداد كبيرة من الأيتام

فاقدي المعيل، كما شهدت عمليات خطف النساء على يد التنظيمات الارهابية وخاصة النساء الأزيديات والمسيحيات وبيعهن كـ(سبايا) حالة خطيرة ومرعبة داخل المجتمع العراقي بصفة عامة وبين النازحين بصفة خاصة فضلا عن تنامي شبكات الأتجار بالبشر وبيع النساء وتسخيرهن للعمل في البغاء ليس في العراق فحسب بل تهريبهن الى خارج الحدود العراقية عن طريق عصابات منظمة، كما تنامت عصابات الجريمة المنظمة داخل العراق وبين النازحين، خاصة مع تنامي حالات خطف وبيع الأطفال من أجل سرقة أعضائهم وبيعها في السوق السوداء.[12]

إذ أستغلت جماعات الجريمة المنظمة حالة النزوح وعملت على القيام بعدد من عمليات الخطف للأطفال عند خروجهم من المدارس او الذين يعملون في الشوارع أو الذين يلعبون في الشوارع لعدم وجود مناطق خاصة للعب الاطفال وتنوعت مناطق هذه الجرائم مابين بغداد ومناطق المخيمات فيها ومناطق اخرى.[13]

أما على المستوى التعليمي فقد خسر مايقرب مليون فتاة وصبي مقاعد الدراسة واصبحوا ضمن ملايين النازحين الموزعين على مناطق النزوح المختلفة في العراق وبهذا أصبح هناك أكثر من مليون طالب متسرب من المدرسة تضاف الى آلاف المتسربين من المدارس نتيجة الظروف الأمنية والظروف الأقتصادية الصعبة التي يعانيها ملايين العراقيين وعدم قدرتهم على تحمل تكاليف دراستهم، فتنامت عمالة الأطفال بين النازحين نتيجة سوء الوضع الأقتصادي من دون أي قوانين رادعه أو معالجات من الحكومة العراقية للحد من هذه الظاهرة. [14]

ليس ذلك فحسب بل شهدت المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش الأرهابي الى ان التنظيم بدأ بتجنيد الأطفال قسرياً وتعليمهم أساليب القتال المتنوعة فحسب تقارير الامم المتحدة فأن وحدة التجنيد التابعة لتنظيم الدولة الأسلامية قامت بزيارة عدد من المدارس الأعدادية والثانوية في الموصل وأجبار الأطفال بان يبايعوا التنظيم وينخرطوا بالجهاد ضمن صفوف عناصر التنظيم، إذ عمل عناصر التنظيم على أجبار طلبة المدارس من دون اخذ موافقة اولياء أمور الطلبة، وبالفعل تم أنشاء معسكرات خاصة

بعملية التدريب في تلعفر والرقة في سوريا، كما عمل التنظيم باشراك عدد من المجندين الأطفال بعملية أعدام 15 من مقاتلية فرو من المعارك مع القوات العراقية.[15]

ثالثا: التحديات النفسية: فالآثار النفسية التي تركها ارهاب نتظيم داعش الأرهابي على ألاف العراقيين كبيرة ولها نتائج خطيرة وخاصة فيما يتعلق بالأطفال والنساء والتي تحتاج الى دعم نفسي لمعالجة هذه المشاكل، فعمليات السبي والأسترقاق الجنسي الذي تعرضت لها نساء الأقليات وخاصة الأيزيديات وقتل مابين (2000_5500) من الأيزيديين والهروب المخيف من مناطق الأحتجاز لدى التنظيم الأرهابي، والضغط النفسي من اجل تغيير ديانتهم واعتناق الأسلام، فضلاً عن عمليات القتل الجماعي امام أعين عوائل الضحايا يحتاج الى برامج طويلة الأمد للدعم النفسي طويل الأمد .[16]

فقد تنامت لدى انازحين ظاهرة أنعدام الامل بالمستقبل وخاصة مع طول مدة النزوح والظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها النازحون في مخيمات النزوح والخوف المستمر من مهاجمة تنظيم الدولة للنازحين جعل النازحين يعيشون حالة من عدم الاستقرار النفسي والأنعزالية وعدم الاندماج مع المجتمع المضيف وصل لدى البعض الى الانهيار وخاصة من قبل الأفراد الذين فقدوا أفراد من عوائلهم وقتلهم من قبل التنظيم الارهابي والمهانة التي تعرضوا لها خلال عملية النزوح نتيجة تخلي الحكومة الاتحادية وحكومة الأقليم عن حمايتهم وجعلهم ذلك عرضة للقتل والنزوح من قبل التنظيم كل ذلك ترك أثار كبيرة على الأفراد خاصة الأطفال وتنامي حالات العنف فيمابينهم نتيجة ماتعرضو له وماشاهدوه من مأسي وظروف وحشية من قبل التنظيم الأرهابي، كذلك الحاجة اليوم الى مراكز تأهيل الأفراد المتعاطفين مع التنظيم وفكرة خاصة المراهقين والأطفال والنساء واعادة تأهيل سلوكهم وفكرهم لما لهذه الأفكار من نتائج مستقبلية خطيرة.[17]

رابعاً: التحديات الأقتصادية:

كما ادت سيطرة التنظيم الأرهابي الى فقدان أغلب النازحين أموالهم وممتلكاتهم بحيث بحيث أصبح البعض مهم لايملكون اي شيء بعد تفجير منازلهم ومصادرة أموالهم، كذلك فان مدة النزوح الطويلة التي امتدت الى مايزيد عن ثلاث سنوات

جعلت المدخرات التي يحملها البعض قد نفذت مما جعل كثير من العوائل النازحة في حالة من الفقر الشديد دون وجود امل للمستقبل.[18]

كل هذه الأسباب جعلت اعداد كبيرة حول العالم تعيش في مخيمات للنزوح تعاني من نقص في كافة سبل العيش نتيجة ترك النازحين لممتلكاتهم واموالهم مما جعلهم في حالة من الفقر المتقع فضلا عن قلة الأمكانيات المقدمة من الدولة العراقية وتزايد أعداد النازحين_ليس هذا فحسب بل أن وجود اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين تصل الى مايزيد عن ثلثمائة ألف لاجئ والذي لجاوا الى إقليم كوردستان ومناطق اخرى من العراق_قد أثقل كاهل الدولة العراقية نتيجة الازمات الأقتصادية التي تعيشها بسبب أنخفاض اسعار النفط و الثقل المالي الذي يتطلبة المجهود الحربي لمحاربة تنظيم داعش الأرهابي لتحرير الأراضي العراقي المحتلة من قبل التنظيم، لذلك نجد أن أعداد كبيرة من النازحين العراقيين والسوريين أمتهنو مهنة الأستجداء في الشوارع وأستخدام الأطفال في هذه المهنة بوجود عصابات منظمة ترعى الأفراد، من دون وجود معالجات جذرية لهذة المشكلة.[19]

خامسا: التحديات القانونية:

بالرغم من الحماية القانونية الدولية التي وفرها المجتمع الدولي للاجئين وخاصة بعد توقيع اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين بحيث تضمن توفير الحماية القانونية والانسانية للاجئين، بحيث وقعت(139) دولة على هذه الأتفاقية والزمت هذه الأتفاقية البلدان الموقعه عليها ضمان حماية اللاجئين وضمان سلامتهم بعد عجز الدولتهم عن ضمان سلامته، واستطاعت هذه الأتفاقية حماية مايقرب لـ(50) مليون لاجئ، اما النازحين فلاتشملهم هذه الأتفاقية، كونهم خاضعين لقوانين دولهم كون نزوحهم داخليا، ولكن مع ذلك عملت المنظمات الدولية بالعمل على مساعدة النازحين تحت عدة قوانين مثل القانون الدولي لحقوق الأنسان والقانون الوطني و والقانون الدولي الأنساني في حالة النزاع المسلح، لكن ذلك لم يلبي طموح ألاف النازحين الذين تعرضوا الى أنتهاك حقوقهم القانونية وخسارة أمولهم وعوائلهم، فلم تستطع الدولة العراقية وضع

تشريعات سريعة لتعويض المتضررين، فما تم توزيعة للمتضررين محدود الى حد بعيد نتيجة الأزمة الأقتصادية الخانقة التي يمر بها العراق.[20]

كما برزت الى السطح ظاهرة الأطفال عديمي الجنسية من ابناء عناصر التنظيم الاجانب وكيفية معالجة هذا الموقف، كذلك تنامي ظاهرة مجهولي النسب في مخيمات النزوح والصعوبة في منحهم الجنسية العراقية فضلا عن النظرة السلبية التي يعاني منها ابناء مسلحي التنظيم مما جعلهم يحتاجون الى ضمانات قانونية لحمايتهم القانونية من الانتهاك والعنف.[21]

المبحث الثالث: ومستقبل ظاهرة النزوح في العراق

ان التحديات الخطيرة التي شهدتها هذه الأزمة جعل ذلك من ظاهرة النزوح في العراق تتحول الى أزمة مستعصية صعبة الحل والتي لها أثار اجتماعية وسياسية بعيدة المدى تسهم بشكل مباشر في تعزيز خلل في بناء الهوية الوطنية والسلم الأهلي والصعوبة في بناء وحدة وطنية ونسيج اجتماعي متماسك تحقق الاستقرار المجتمعي ويبعد البلد عن الاحتراب الداخلي الذي نشهدة اليوم في عدة بلدان في المنطقة العربية.

فهذه الظاهرة تحتاج الى أستراتيجية متكاملة في مختلف النواحي السياسية والأجتماعية والنفسية وتقع المسؤولية بالدرجة الأولى على الدولة فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لمحاولة البدء بعودة النازحين من جهه والعمل على تعزيز الاندماج المجتمعي من جهه أخرى فضلا عن القيام ببرامج دعم أجتماعية ونفسية لمحاولة أزالة الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة النزوح .

ان التخوف المطروح اليوم حول هذه الظاهرة هو أستمرار بقاء أعداد كبيرة من النازحين في المخيمات المخصصة لهم الى أمد غير معروف بحيث يتحول وجودهم من حالة مؤقته تنتهي بعد انتهاء المشكلة التي تسببت بالنزوح الى حالة أخرى تستمر الى مدة طويلة وهي ماأطلقت عليها الأمم المتحدة (حالة النزوح المطول) والتي انتشرت في اغلب المناطق في العالم التي تعرضت لعملية نزوح والتخوف الكبير لذلك هو أستمرار

ذلك لعقود من الزمن دون وجود حلول ناجعه، أذ بلغ وجود مثل حالات النزوح المطول حول العالم الى البقاء في المخيمات مابين خمسة سنوات الى عشرين عاماً وأكثر كما هو حال اللاجئين الفلسطينيين، لها مع تنامي حالة ونقص المساعدات لأعداد كبيرة من النازحين وهذا ما أكدته مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من عدم الحركة للأفراد النازحين يولد أهدار الحياة لهذه الأعداد مع تبديد موارد ضخمة لأعالة أعداد كبيرة من الأفراد فضلا عن تنامي التهديدات الأمنية الناجمة عن أستغلال النازحين واغرائهم ماليا أو غسل أدمغتهم فكرياً من اجل تجنيدهم مع التنظيمات المسلحة المتطرفة[22]

ليس هذا فحسب بل أن عدد غير قليل من النازحين والذين استقروا في مخيمات للنزوح في مناطق مستقرة او في داخل المدن لايرغبون بالعودة الى مناطقهم الأصلية ويعزون السبب في ذلك الى تخوفهم مما مروا به من تحديات من خوف وقتل وتهجير وخسارة مايملكون أثرت على حياتهم، كذلك خسارتهم مايملكونه في تلك المناطق بحيث ليس هناك مايعودون له كما هو الحال في العراقيين الشبك والمسيحيين بعد أحتلال تنظيم داعش الأرهابي مناطق سكناهم ادى ذلك الى ردة فعل عكسية لدى النازحين.[23]

فضلا عن هذه الظاهرة نجم عنها اختلالا واضحا في التوزيع الديموغرافي للسكان في العراق وتنوعة بشكل عام أو مايتعلق بالاقليات بشكل خاص وهجرتهم من مناطقهم التاريخية، وهذه ليست الموجة الاولى للأفراغ الديموغراقي قد تعرض له المجتمع العراقي، بل ابتدات من تهجير اليهود مروراً من سلسلة من السياسات التي أتبعتها الأنظمة السابقة بالتهجير والتغيير الديموغرافي فضلاً عن الأحتقان الطائفي الذي شهدة العراق كان محطة كبيرة لأفراغ السكان العراقيين من مناطقهم مذهبياً أو مايتعلق بالأقليات وتهجيرهم او هجرتهم نتيجة عدم توفر الامن مما ادى الى هجرة أعداد كبيرة من المسيحيين والصابئة من مناطقهم التأريخية، وما تلا ذلك من نكسة كبيرة هو سيطرة تنظيم الدولة على تلك المناطق.

ليس هذا فحسب بل ان هناك حالات كثيرة تحتاج الى عناية فائقة السرعة لما تتركة من آثار مخيفة على وحدة المجتمع العراقي فهناك عدد كبير من الناجيات الأزيديات والذين تزوج منهم عناصر التنظيم بالأكراه وانجابهن العديد من الأطفال لكن اهالي تلك المختطفات بدفعون بناتهم الى ترك اولئك الاطفال بحجة انهم من أبناء التنظيم، كما ان المجتمعات في المناطق المحررة من داعش ونتيجة ماناله من تعذيب وقتل من أفراد التنظيم فان عوائل أفراد التنظيم من النساء والاطفال الذين لم يهربو مع عناصر التنظيم، فتنامت الدعوات من سكان المناطق الذي تعرضو للتنكيل من قبل التنظيم، الى طرد تلك العوائل من داخل المدن الى خارجها وهذا ماتم في مدينة الموصل وتم عمل مخيم لأيواء تلك العوائل، وبالرغم من الظلم الذي أقترفه عناصر التنظيم تجاه سكان المدن التي احتلت الا أن مثل هذه التصرفات لها آثار عكسية على مستقبل الاطفال والنساء ويصبحون بؤرة لتنامي التعصب والتطرف بين تلك العوائل، لذلك اصبحت الحاجة ملحة لوضع برامج طويلة الامد لأبعاد أفكار التطرف والأرهاب بين تلك العوائل وخلق رؤية جديدة لاتسمح بنشوء تلك الافكار المتطرفة مرة اخرى.[24]

ولعل الآثار الخطيرة والبعيدة المدى والتي تحتاج الى حلول جذرية هي ظاهرة الأختفاء القسري والبعض يسمية التغييب القسري فقد تنامت هذه الظاهرة بشكل كبير هذه الظاهرة بعد سيطرة تنظيم الدولة الأسلامية على مساحات كبيرة من الأراضي وقام على أثرها بعملية أعتقال لأعداد كبيرة ممن ينتسبون للاجهزة الامنية والذين لم يعلنو التوبة والبيعة للتنظيم، ووجهاء المناطق ورجال الدين والكفائات من الاطباء وأساتذة الجامعات والصحفيين وعمل على تصفية هذه الاعداد من خلال عمليات اعدام جماعية، كما شملت عملية القتل ممن لم يبايعوا التنظيم والعراقيين الشيعة والمسيحيين والأيزيديين الذين لم يغيرودينهم، بل وصل الامر ممن لم يتلزموا باللباس التقليدي المفروض من قبل التنظيم أو ممن يحاولون الهروب من مناطق سيطرة التنظيم، ولايعرف لحد الان أعداد الضحايا المختفين قسرياً والذي يحتاج الى عناية خاصة لعوائل المختفين وتوفير متطلباتهم الاجتماعية والسياسية.[25]

لعل من الآثار الأجتماعية التي شهدتها ملرحلة مابعد داعش هي تنامي ظاهرة الثأر العشائري تجاه العشائر ينتمي بعض أبنائها الى تنظيم الدولة مما أعاق عودة سكان بعض المناطق ولعل أنموذج ناحية يثرب في محافظة صلاح الدين دالة واضحة على ذلك، فعلى الرغم من تعرض سكان الناحية الى التهجير نتيجة هجوم التنظيم الأرهابي عليها، الا ان أنتماء بعض الافراد من ابناء بعض العشائر الى التنظيم جعل تلك العشائر غي نزاعات مع غيرها مع العشائر بالرغم من تعرض نفس هذه العشائر للقتل على يد عناصر التنظيم، مما اخر رجوع هذه أعداد كبيرة من العوائل الى مناطق سكناهم، لذلك عملت عدة وساطات من قبل العشائر والحكومة المحلية في صلاح الدين من أجل حل الخلافات العشائرية وعودة النازحين الأبرياء وبالفعل وبعد أكثر من عامين ونصف بعد تحرير مناطق يثرب لم يستطع النازحين العودة، كما ان التخوف الأمني من اختراق عناصر التنظيم المتطرف لبعض المناطق أخر عودة النازحين اليها ولعل مناطق في محافظة ديالى وجرف الصخر في محافظة بابل و بعض المناطق في محافظة صلاح الدين دالة واضحة على ذلك .[26]

وبالرغم ما تقدمة المنظمات الدولية والمنظمات المحلية من مساعدات انسانية الا ان تنامي اعداد النازحين بشكل كبير جعل عمل تلك المنظمات غير كافي، بل ان الموقف بحاجة الى دور كبير للحكومة العراقية في معالجة هذه الازمة، وبالفعل عملت الحكومة العراقيةعلى صرف أكثر من ملياري دولار لمعالجة هذه الازمة لكن الفساد المستشري في مؤسسات الدولة أدى بالنتيجة الى قلة وصول هذه الاموال الى النازحين فضلاً عن الخلل الكبير في كيفية ادارة الازمة وطرق معالجتهان جعل الحاجة ضرورية من اجل مراجعة الحكومة العراقية خططها تجاه النازحين العراقيين.[27]

يتطلب الوضع في العراق الى رؤية شاملة لتجاوز الدمار الذي يمر به، فالصراع والمعاناة التي مر بها العراق بتاريخة الطويل من حروب وصراع داخلي سواء كان اثني أو سياسي لعب دوراً سلبيا في بناء إستقرار مجتمعي في البلد، لذلك فالحاجة اليوم الى ان تعزز الدولة دورها في خلق مناخ وقناعة لدى العراقيين على اختلافهم وتنوعهم بنبذ النعرات والخلافات الضيقة والدعوة الى تعزيز ثقافة الحوار وقبول الآخر بما يحقق العدالة

للجميع وان التنوع عامل قوة وليس عامل للشقاق والاختلاف بين ابناء المجتمع الواحد، بعد الاختلاف أرم طبيعي داخل العائلة الواحدة وهذه تنعكس على المجتمع ككل، لتون ارضية واقعية لتحقيق التماسك المجتمعي.[28]

فحالة الفشل الذي عانته مشاريع العدالة الانتقالية في العراق والمصالحة الوطنية بعد العام 2003 أثرت سلبيا على أستقرار الوضع العراقي، فبالرغم من دعوات الاعتراف والأعتذار والتعويض والمصالحة التي كانت الخطوط العريضة لهذه المشاريع الا انها لم تطبق بصورة واقعية داخل البلد ولعل الوضع الحالي الذي مر به العراق من نزوح ملايين العراقيين هي نتيجة ذلك الفشل، وسبب ذلك هو عدم جدية القوى السياسية العراقية بنتفيذ هذه المشاريع لما حصلت علية من مكاسب كبيرة من تاجيج الصراع المجتمعي على اساس الطائفية والقومية والدين والتي اصبحت دعاية كبيرة في الحملات الأنتخابية لهذه القوى، فضلا عن الفئة المستهدفة بتحقيق المصالحة فالمسؤولين عن هذه المشاريع حصروا تحقيق المصالحة في النخبة السياسية اي على القمة تاركين القاعدة الاجتماعية العريضة التي هي بحاجة ماسة الى تحيق المصالحة وتنفيذ مبدأ العدالة.[29]

ليس هذا فحسب بل تحتاج المناطق المحررة خطة شاملة لمعالجة آثار مابعد داعش فأعمال المناطق التي دمرها التنظيم هي ضرورة ملحة لعودة النازحين وتدلل على اهتمام الدولة العراقية بمواطنيها لكن من ناحية اخرى لابد من وجود سياسات اجتماعية تعزز عملية البناء ونعني هنا البناء الاجتماعي، فعلى الرغم من السخط الشعبي في المناطق المحررة لتنظيم الدولة الأسلامية الا ان بقاء هذا التنظيم في تلك المناطق لأكثر من ثلاث سنوات وفرض بعض سياساته على الأفراد جعل البعض يتعاطفو من هذا التنظيم وبعدة تنظيما عقائديا، لذلك اليوم بحاجة الى معالجة اجتماعية شاملة لقيم وفكر ابناء المناطق المحررة مع دعم نفسي واقعي يستمر لمدة طويل بما لايقل عن ثلاث الى سبعة سنوات للتخلص من الافكار التي زرعها ذلك التنظيم في تلك المناطق.

الخاتمة

أدت ظاهرة النزوح في العراق الى الآثار الكارثية على مستويين آني ونعني به هنا الكثافة البشرية النازحة من عدة مناطق والتي لم يشهد مثلها العراق أو دول المنطقة، وما رافق ذلك من حاجة تلك الملايين الى المسكن والملبس والمأوى فكانت تحديات كبيرة عانى خلالها النازحون من مشاكل خطيرة خاصة النساء والاطفال وكبار السن، وفقد الكثيرين منهم الحياة سواء نتيجة الهروب وتعرضهم لنيران التنظيم الأرهابي وتصفية القسم الأخر أو موتهم نتيجة الظروف غير طبيعية التي عاشوها في المخيمات، لكن الخطير في الأمر هو المستوى الثاني وهي الأثار المستقبلية السياسية الأجتماعية والنفسية التي عاشها النازحون والتي تحتاج من الدولة والمنظمات الدولية أستراتيجية طويلة المدى من أجل التخلص من تلك الأثار خاصة الأحباط والشعوف بعدم الأمل والبحث عن الثأر من الأخرين (عوائل أفراد التنظيم) وأعادة تعزيز السلم الأهلي في تلك المناطق، ومحاربة فكر التنظيم المتطرف في المناطق التي تواجد فيها خاصة مع وجود خلايا نائمة ومجتمع مظيف وتعويض المتضررين

كلها تساهم في معالجة تلك الظاهرة الخطرة على المجتمع العراقي والعمل بصورة جدية لتعزيز القناعات لدى المواطن العراقي في تلك المناطق أنه الخاسر الأكبر في ظل عودة تلك التنظيمات الأرهابية.

[1] اللجنة الدولية للصليب الاحمر، النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة مواجهة التحديات، ط 1، المركز الأقليمي للاعلام، القاهرة، 2010، ص ص 4_6.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ط 5، ج 7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، 67.

[3]* ينقسم اللجوء السياسي الى نوعين أولهما اللجوء الدبلوماسي ونعني بة لجوء الفرد الى مكان داخل دولتة يتمتع هذا المكان بحصانة دبلوماسية من سلطات الدولة، وعزو سبب الهروب لأسباب تتعلق بالأضطهاد السياسي أو الديني أو القومي، وقد يكون مكان اللجوء سفارة أو طائرة أو سفينة او مكاناً دينياً، ويمتاز هذا النوع من اللجوء بانه مؤقت ومكان اللجوء هو داخل دولة اللاجئ، أما الثاني فهو اللجوء الأقليمي فهو لجوء الفرد الى دولة أخرى نتيجة تعرضة لأضطهاد سياسي أو ديني أو قومي، وفي كلتا الحالتين يمنع تسليم اللاجئ السياسي الى الدولة التي لجأ منها. ينظر: عروبة جبار الخزرجي، القانون الدولي لحقوق الأنسان، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 470.

ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط 1، دار النهضة العربية بيروت، 2008، ص 506.

[4] ينظر: موقع للجنة الدولية للصليب الأحمر https://www.icrc.org/ara/war-and-law/protected-persons/refu

[5] وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط 1، دار اسامة للنشر والتوزيع و دار المشرق الثقافي، عمان، 2006، ص 280.

[6] فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ط 1، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 570.

[7] تقرير النزوح الداخلي والملخص العالمي للأتجاهات والتطورات للعام 2009، مركز ارصد لنزوح الداخلي ، مجلس اللاجئين النرويجي ، تشرين الثاني 2010، ص 9.

[8] تصريح المتحدث بأسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك في 10/10 2017 حول اعداد النازحين في العراق منذ عام 2014.

[9] علي بكر، العنف في العراق وصعود النمط الداعشي، مجلة السياسة الدولية، مؤسة الاهرام ، القاهرة، العدد 198، 2014، ص 94.

[10] ينظر: مجموعة باحثين، ندوة أحتلال العراق وتداعياتة عربياً وأقليمياً ودولياً، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 53.

[11] لهيب هيغل، أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، الملكة المتحدة، 2016، ص 9.

[12] تقرير مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الأنسانية في العراق في 16آب 2014.

[13] زيارة الباحث لمنطقة الغزالية والتي تحوي على مخيم للنازحين وتم رصد هذه الحالة من خطف احد الاطفال عند خروجة من المدرسة ونزع أعضائة وقتله ورميه في اماكن رمي القمامه والذي ولد حالة من الهلع بين النازحين.

[14] تقرير مكتب حقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي ومكتب حقوق الأنسان التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق للمدة من 1آيار ولغاية 31 تشرين الثاني 2015. ينظر: التقرير على موقع بعثة الامم المتحدة في العراق www.uniraq.org

[15] تقرير مكتب حقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي ومكتب حقوق الأنسان التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق للمدة من 1آيار ولغاية 31 تشرين الثاني 2015، مصدرسبق ذكره، ص 23.

[16] تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الانسان ومكتب حقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق، نداء من اجل المسائلة والحماية الأيزيديون الناجون من الاعمال الوحشية التي أرتكبها داعش .

[17] ينظر: أوضاع العراقيين النازحين والمهجرين قسراً رؤية بشان التعامل مع سكان المناطق التي تم تحريرها من الارهاب، مسح ميداني قامت بة منظمة حمورابي لحقوق الأنسان، منظمة حمورابي لحقوق الأنسان، بغداد، 2016، ص 4_5.

[18] لقاء الباحث مع أحد النازحين الشبك إذ يقول(هاجمنا تنظيم داعش بصورة مفاجئة دون ان يكون لنا علم بالأحداث فلم نستطع ان نحمل أي من اموالنا او ممتلكاتنا لقد تركت جميع اموالي وأكثر من 3000 راس من الأغنام وكثير من الأموال ولم يبقى شيْ من المال لنا واليوم نسكن في جامع.

[19] ينظر: اللجنة العربية لحقوق الأنسان و مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية بالتعاون مع حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي، تقرير النازحون في سوريا واللاجئون السوريون في(لبنان، الأردن ، تركيا ، العراق، مصر)، 2012، ص 48.

[20] للمزيد ينظر: موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

[21] مشاهدات الباحث عند زيارة مخيمات النازحين وبعض مخيمات النازحين في اربيل .

[22] غيث لوشر وجيمس ميلنر، النزوح المطول فهم التحدي، نشرة الهجرة القسرية، العدد 33، أيلول، 2009، ص 9.

[23] لقاء الباحث مع عدد من النازحين في مخيم الكزكزانية للنازحين بتاريخ 20 /5/ 2016.

[24] لقائات الباحث مع عدد من النازحين والسكان المحليين من محافظة نينوى بتاريخ 20/9/2017.

[25] تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الانسان ومكتب حقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق، في النزاع المسلح حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق من 6 تموز –10 أيلول 2014، ص 10_14. ينظر: التقرير على موقع بعثة الامم المتحدة في العراق www.uniraq.org.

[26] لقاء الباحث مع عدد من النازحين من مناطق ناحية يثرب بتاريخ 12/11/2016.

[27] تقرير مركز الأمارات للسياسات مشكلة النزوح في العراق الواقع والابعاد في ظل العمليات العسكرية في محافظة نينوى، 12 كانون الثاني 2017، ص 4.

[28] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 259.

[29] ينظر : غانم جواد، ماذا بعد التغيير في العراق مقدمات لمشروع العدالة الانتقالية، ط 1، المكتبة العصرية، بغداد، 2005، ص ص 7–12.